

تعترزم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية والمرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقد مؤتمر حول التعامل بالأصول الافتراضية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "بدءاً بعملية تقييم المخاطر وحتى عملية تجميد الأصول المتعلقة بالأصول الافتراضية، والمنهجية وأفضل الممارسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

بداية من النهج التشغيلي وحتى النهج الرقابي و انفاذ القانون المذكرة التوضيحية

الخلفية

❖ سيقوم المرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية، بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتنظيم وعقد اجتماع مؤتمر إقليمي لمدة ثلاثة أيام حول تدابير معالجة أسباب ووجود مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبادل أفضل الممارسات لتعزيز التعاون والالتزام للمعايير الدولية والتعاون في مجال الأصول الافتراضية. ومن شأن ذلك توجيه الدول، وسلطاتها المختصة، والقطاع الخاص، لتشكيل الاتجاه الاستراتيجي للتعامل مع الأصول الافتراضية، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وفهم متطلبات هذا الاتجاه. أي؛ حظر أو إخضاع الأصول الافتراضية للرقابة والتنظيم. سيتم عقد الفعالية بشكل هجين (اجتماع وجه لوجه، وعبر الإنترنت) في عمان، الأردن، من 13 إلى 15 ديسمبر 2022.

❖ يوفر المرفق العالمي للدول غير الأوروبية إمكانية الوصول إلى أشكال مختلفة من المساعدة الفنية، المصممة خصيصاً لاحتياجاتهم الخاصة. يتم تنظيم هذه الأنشطة حول ركائز متشابهة، يتوافق كل منها مع أحد أهداف المشروع. وهذا يستلزم دعم جهود وضع المعايير الدولية، وتعزيز ودعم إنشاء شبكات جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورعاية المشاركة في عمليات وفعاليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإقليمية والدولية لتسهيل الحوار والتعاون بين القطاع الخاص والسلطات العامة.

❖ تولي المملكة الأردنية الهاشمية أهمية قصوى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتلعب دوراً أساسياً على المستويين الإقليمي والدولي في هذا المجال. كما تسعى إلى تحقيق أعلى مستويات الالتزام بالمعايير والمتطلبات الدولية في هذا الصدد. تجري المملكة حالياً تقييمًا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن الأصول الافتراضية على المستوى الوطني. وتأتي هذه المحاولة انطلاقاً من حرص المملكة وسعيها الدائم على مواكبة آخر التطورات والمستجدات على المستويين الدولي والإقليمي، والالتزام بالمعايير الدولية، لا سيما التوصية 15 من معايير مجموعة العمل المالي

الدولية المعنية بالتكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها. تكمن أهمية هذا المؤتمر الإقليمي كقيمة مضافة لسجلات التعاون المشترك بين دول المنطقة والمهتمين في هذا المجال لدفع عملية مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام التكنولوجيا الجديدة على الصعيد الوطني، وعلى المستويات الإقليمية والعالمية.

❖ يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمجموعة في تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في يونيو 2022، نشرت مجموعة العمل المالي تحدياً مستهدفاً بشأن تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، ووجدت أن هناك حاجة مستمرة للعديد من الدول أن تعمل على تعزيز فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والتنفيذ السريع للتوصية 15 ومذكرتها التفسيرية 15 للتخفيف من هذه المخاطر. على وجه الخصوص، تتطلب قواعد السفر الخاصة بمجموعة العمل المالي من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمؤسسات المالية الأخرى مشاركة معلومات المنشئ والمستفيد ذات الصلة جنباً إلى جنب مع معاملات الأصول الافتراضية، وبالتالي المساعدة في منع الاستغلال الإجرامي والإرهابي. ويخلص التقرير إلى أن الولايات القضائية لم تحرز سوى تقدماً محدوداً خلال العام الماضي في تنفيذ هذا المطلب. وهذا يوضح الحاجة الملحة للولايات القضائية بأن تسرع التنفيذ والإنفاذ للتخفيف من الاستغلال الإجرامي والإرهابي للأصول الافتراضية.

❖ تمثل الأصول الافتراضية فرصة اقتصادية جاذبة للدول، ولكنها تجلب معها أيضاً عدداً من التحديات والمخاطر التي يجب فهمها وإدارتها من أجل اندماجها الآمن داخل اقتصاد الدول. بينما تعتبر مخاطر الجرائم المالية، من بين أمور أخرى، (على سبيل المثال استغلال الأصول الافتراضية للتهرب من العقوبات أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب)، فضلاً عن التأثير المحتمل على النظام الاقتصادي الأوسع على سبيل المثال، قد تحتاج البنوك إلى وضع قواعد إشراف متزايدة/مخصصة لتحديد أعمال هؤلاء المشغلين (البنوك)، وقد تحتاج الجهات التنظيمية إلى تكييف مناهجهم التنظيمية والرقابية لاستهداف المخاطر المحددة التي يسببها مشغلو الأصول الافتراضية، مع ضمان عملية تنظيمية سريعة وسلسة وخبرة في الرقابة (للحفاظ على ميزة تنافسية بين الولايات القضائية الأخرى).

الأهداف

من الأهمية بمكان مشاركة أفضل الممارسات للوصول إلى الأهداف التالية:

- فهم ظاهرة الأصول الافتراضية في منطقة المجموعة، والفرص الاقتصادية مقابل تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إجراء تقييمات قوية للمخاطر على مستوى الدولة والسلطات
- وصف وتطوير فهم أفضل لمتطلبات التوصية 15 لمجموعة العمل المالي والنتائج المباشرة المقابلة لها
- تسليط الضوء على تطبيق المنهج القائم على المخاطر على تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعنية بالأصول الافتراضية؛ وتحديد الكيانات التي تجري الأنشطة أو العمليات المتعلقة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية؛ وتوضيح تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- تسليط الضوء على المهارات والممارسات المناسبة لتنظيم والرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية



Funded by
the European Union

- تعزيز المهارات والأدوات للتحقيق في المخاوف المتعلقة بالأصول الافتراضية: فهم التوقعات العملية لإجراء التحقيقات (وحدات المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون/والنيابات العامة) لتجميد ومصادرة الأصول الافتراضية
- تعزيز أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحديدًا في الأصول الافتراضية: ما يمكن للقطاع الخاص أن يقدمه إلى السلطات المختصة، والعكس صحيح: "استراتيجية الفوز".

المرافق والتواريخ

سيُعقد المؤتمر في عمان، الأردن، في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر 2022. سيتم تأكيد مكان انعقاد المؤتمر في الوقت المناسب.

اللغة

ترجمة فورية باللغتين الإنجليزية والعربية

مذكرة إعلامية

ستوفر المذكرة الإعلامية معلومات لوجستية ومعلومات عامة أخرى متعلقة بالترتيبات الخاصة بانعقاد الفعالية (التدابير الصحية، والفندق، والترتيبات عند الوصول والمغادرة، وما إلى ذلك)

الشخص المعني

<p>المرفق العالمي</p> <p>الشخص المعني:</p> <p>نهال سعدز غلول حلمي المرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي مساعد المشروع nszaghoul@global-amlcft.eu</p> <p>المنسق:</p> <p>أرنود شتاين المرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي منظم خبير أساسي/وحدات المعلومات المالية astien@global-amlcft.eu</p>	<p>المملكة الأردنية الهاشمية</p> <p>الشخص المعني:</p> <p>جنى الحمود ضابطة تعاون دولي ومحلي رئيسي أول مديرية التعاون المحلي والدولي وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("الوحدة") هاتف +962 6 5630586 فاكس: +962 6 96265630573 البريد الإلكتروني: jhmoud@amlu.gov.jo</p>	<p>مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا</p> <p>الشخص المعني:</p> <p>info@MENAFATF.org</p>
--	--	---



Funded by
the European Union